وجهان

فاندفع ما قيل اعتبر في منع تاخير المبتداء في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يخرج
ولم يعتبر الالتباس هنا وجوز الوجهان فلابد من بيان الفرق قال قايم زيد فزيد مبتداء
او خبر فان قيل هذا القسم من المبتداء ضروري لا يصال اليه الا عند عدم وجدان آخر فلما جاز
وجه آخر انتفت الضرورة قيل اذا جعل الاسم الظاهر فاعلا فلا وجد في الصفة شيء سوى
رفعها على الابتداء فتحققت الضرورة والخبر مبتداء هو ضمير الفصل المجرد خبره اي المجرد
عن العوامل اللفظية اسما او جملة واحترز به عما ليس كجملة المسند الى المبتداء فلا يرد
نحو يضرب في زيد يضرب ابوه وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيد وقوله المسند
صفة المجرد وقوله به مفعول ما لم يسم فاعله واحترز به عن القسم الاول من المبتداء المغاير
صفة اخرى للصفة المذكورة اي الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام
رافعة لظاهر واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء واصل المبتداء اي الاولى في المبتداء
او مقتضى الدليل فيه التقديم لانه موصوف معنى ولانه عمدة البيان ومن ثمة اي ولاجل
اصل المبتداء التقديم جاز تركيب في داره زيد مع كون الضمير عايد الى زيد المتاخر لفظا
المتقدم رتبة لمكان اصالة تقدمه وامتنع تركيب صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار
وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وقد
للتعليل لكون المبتداء نكرة مع ان اصله التعريف اعلم ان في المبتداء اصلين التقديم
ثم التعريف فبين احدهما بالتصريح والآخر بالالتزام لان بيان قلة التنكير يستلزم بيان
اصالة التعريف وايضا ان بيان التنكير عند بيان اصالة التقديم غير ملايم وكان الاولى
ان يذكرها هنا قوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام آه تما وجب فيه هذا الاصل
وتخلفه واذا كان المبتداء نكرة يلزم تاخره ويخلف هذا الاصل في بعض الوجوه وذلك
اذا كان الخبر مصححا له نحو في الدار رجل ولعل ذكر التنكير بعد ذكر التقديم بهذا التلفيق
وفيه اذا تخصصت اي قل شيوعها بوجه ما اي وجه كان وما زايدة او صفة لان التنكير

المحض

المحض في الباب محل بالغرض المطلوب وهو الافهام ورد عليه جواز كوكب انقض وامت في الحجر ورد عليه ايضا
جواز تنكير الفاعل مثل ولعبد فانه تخصص بالصفة وهي مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار
ام امرأة فانه تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين لان الاخبار بعد العلم بمنزلة الصفات
وانما قلنا بالعلم بثبوت الخبر لان ام المتصلة للمعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين بعد العلم
باصل الحكم لاحد الجنسين وما احد فانه تخصص بصفة العموم فيه خير منك والتمثيل للمبتداء
على مذهب بني تميم وشر اهر ذا ناب فانه تخصص بكونه فاعلا معنى بارادة التقديم والتاخير
على ابدال شر من الضمير وجعله بتقدير اهر شر ذا ناب ليحصل التخصيص وتقديم ما حقه التاخير
يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر اعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا
بان يكون الجاني حبيبا او ناجيا او مخبرا بخبر مسرة وقد يكون شرا بان يكون لصا او عدوا والمهر
له بنباح غير معتاد يتشأم به فيكون شرا اخيرا فعلى الاول يصح والقصر بالنسبة الى الخير وعلى
الثاني لا يصح فيقدر الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وفي
الدار رجل فانه تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لانه اذا قيل في الدار
علم ان ما بعده موصوف باستقراره في الدار فكانه متخصص بالصفة وسلام عليك فانه تخصص
بكونه منسوبا الى المتكلم اذ المعنى سلمت سلاما عليك ثم رفع لقصد الاستمرار والدوام و
قالوا واعترض اذ سلمت معناه قلت سلام عليك فلا يستقيم للزوم التسلسل والدور و
التكرار والجواب انا لا نسلم ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه قلت سلم الله او قلت
السلام عليك وذلك لا يحتاج الى تقدير آخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام
لما كان مصدر سلمت كان معنى قولك سلام عليك مولى سلام عليك واقع عليك
فيلزم تكرار الخطاب قيل معناه كذلك لكنه ليس بتكرار بل تعيين الخطاب بالارادة من اللفظ
الصالح له وقد صاحب العباب سلمك الله معرضا عن تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث
لا معنى سلمك الله بعد استيفاء المفعول مرة والخبر مبتداء قد يكون اشارة الى ان الاصل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)